



## جزء فيه؛

ضعف أثر ابن عباس،  
فيمًا أخطأ فيه المسلم، أو نسي، أو ترك  
واجبًا، أو قدم، أو أخر في مناسك الحج، أو  
العمرة، أن ذلك يوجب عليه: دمًا في الشريعة!

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

## جُزءٌ فِىهِ؛

ضَعَفُ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ،  
فِيْمَا أَخْطَأَ فِيهِ الْمُسْلِمُ، أَوْ نَسِيَ، أَوْ تَرَكَ  
وَاجِبًا، أَوْ قَدَّمَ، أَوْ أَخَّرَ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ، أَوْ  
الْعُمْرَةِ، أَنَّ ذَلِكَ يُجِبُّ عَلَيْهِ: دَمًا فِي الشَّرِيعَةِ!

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com



## جُزءٌ فيه؛

ضَعْفُ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ،  
فِيمَا أَخْطَأَ فِيهِ الْمُسْلِمُ، أَوْ نَسِيَ، أَوْ تَرَكَ  
وَاجِبًا، أَوْ قَدَّمَ، أَوْ أَخَّرَ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ، أَوْ  
الْعُمْرَةِ، أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ عَلَيْهِ: دَمًا فِي الشَّرِيعَةِ!

تَأليفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ونفعه



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ، وَالْأَثَارَ الَّتِي تُخَالِفُ، أُصُولَ الْقُرْآنِ، وَأُصُولَ  
السُّنَّةِ، وَأُصُولَ الصَّحَابَةِ، فَهِيَ: شَادَةٌ، لَا تُقْبَلُ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ

قَالَ أَبُو الْمُطَرِّفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَرْوَانَ الْقُنَازِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَفْسِيرِ الْمُوْطَأِ» (ج ١  
ص ٣٣٢): (قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عَيْدَةُ بْنُ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيُّ: الَّذِي رَوَى عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ»، ضَعِيفٌ، وَلِذَلِكَ  
لَمْ يَقُلْ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِحَدِيثِ: عَيْدَةَ بْنُ سُفْيَانَ <sup>(١)</sup>، لِضَعْفِ رِوَايَتِهِ، وَلِمُخَالَفَتِهِ  
الْأُصُولَ). اهـ.

الشَّاهِدُ: تَكَلَّمَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي الْحَدِيثِ هَذَا، بِسَبَبِ مُخَالَفَتِهِ لِلْأُصُولِ  
فِي الدِّينِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٦):  
(الْمُسْتَحِيلُ لَوْ صَدَرَ عَنِ الثَّقَاتِ رُدًّا، وَنُسِبَ إِلَيْهِمُ الْخَطَأُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ خَلْقٌ  
مِنَ الثَّقَاتِ فَأَخْبَرُوا أَنَّ الْجَمَلَ قَدْ دَخَلَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، لَمَا نَفَعَتْنَا ثِقَتُهُمْ، وَلَا أَثَرَتْ فِي  
خَبَرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِمُسْتَحِيلٍ، فَكُلُّ حَدِيثٍ رَأَيْتُهُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، أَوْ يُنَاقِضُ  
الْأُصُولَ <sup>(٢)</sup>، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، فَلَا تَتَكَلَّفِ اعْتِبَارَهُ). اهـ.

(١) عَيْدَةُ بْنُ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ.

انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٩ ص ٢٦٤).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا فِي كُلِّ حَدِيثٍ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، وَيُنَاقِضُ الْأُصُولَ؛ اللَّهُمَّ عَفِّرْنَا.



وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٣): (وَاعْلَمْ أَنَّ

الْحَدِيثَ الْمُنْكَرَ يَتَشَعَّرُ لَهُ جِلْدُ طَالِبِ الْعِلْمِ، وَقَلْبُهُ فِي الْعَالِبِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢١٥): (وَهَذِهِ

الْمَوَاضِعُ الْمُتَقَدِّدَةُ غَالِبُهَا فِي مُسْلِمٍ، وَقَدْ انْتَصَرَ طَائِفَةٌ لَهُمَا فِيهَا، وَطَائِفَةٌ قَرَّرَتْ قَوْلَ الْمُتَقَدِّدِ.

وَالصَّحِيحُ: التَّفْصِيلُ؛ فَإِنَّ فِيهَا مَوَاضِعَ مُتَقَدِّدَةً بِلَا رَيْبٍ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ أَحَادِيثَهُمَا انْتَقَدَا الْأَيْمَةَ الْجَهَابِدَةَ، قَبْلَهُمْ، وَبَعْدَهُمْ، وَرَوَاهَا

خَلَاتِيقٌ لَا يُحْصِي عَدَدَهُمْ؛ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَلَمْ يَنْفَرِدَا، لَا بِرِوَايَةٍ، وَلَا بِتَصْحِيحٍ.

\* وَاللَّهُ تَعَالَى، هُوَ الْكَفِيلُ بِحِفْظِ هَذَا الدِّينِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ

وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَرُ: ٩]. اهـ.

قُلْتُ: وَالْجَهْلُ؛ فَسَبِيلُ السَّلَامَةِ مِنْهُ: هُوَ اخْتِذُ الْعِلْمِ مِنْ أَفْوَاهِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالضَّبْطِ،

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى الرَّجُوعِ فِي كُلِّ فَنٍّ إِلَى أَهْلِهِ. <sup>(١)</sup>



(١) وَأَنْظُرْ: «فَتَحَ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ٦٨).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا  
الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَلَا تَخْفَى أَهْمِيَّةُ عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا؛ فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ،

وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْحَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: فَيَعْدُ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهْمِيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْبَجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطْلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْضُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.

(١) انظر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلرُّوَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاهِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمَ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.



الْوَجْهَ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ  
الِاخْتِلَافِ: إِمَّا فِي الإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الوَصْلِ وَالإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ  
ذَلِكَ.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الوُقُوفُ عَلَى  
دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله أَيْضًا فِي «شَرْحِ العِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):  
(وَلَا بُدَّ فِي هَذَا العِلْمِ مِنْ طَوْلِ المُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ المُذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ المُذَاكِرَةُ بِهِ،  
فَلْيَكْثِرْ طَالِبُهُ المُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الأئِمَّةِ العَارِفِينَ بِهِ، كَيْحَيِّئُ بِنِ سَعِيدِ القُطَّانِ، وَمَنْ  
تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بِنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

\* فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَّهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ  
وَمَلَكَةٌ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ العِلَلِ هُوَ أَدْقُ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا  
يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللهُ تَعَالَى هَذَا العِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الفَنُّ أَعْمَضُ  
أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى فَهَمًا غَائِصًا،  
وَاطْلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ  
مِنْ أئِمَّةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ المَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ  
ذَلِكَ، وَالِاطْلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِإِنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةِ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).<sup>(١)</sup> اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَتَمَّةٌ هَذَا الشَّانِ وَحَذَافُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِ: التَّعْلِيلِ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمُصْرَ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيِّزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَدْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

(١) انظر: «شَرَحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ، فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَحَدُّ مِنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١)، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ نُقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عُنُقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أئِمَّةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؟ مَاذَا عَسَى هُوَ لِأَنَّ يُقُولُوا؟ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

\* وَنَظْرًا لَوَظِيفَتِهِ فِي الْكُشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجْدٌ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لظَفَرِهِ بِعِلَّةِ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثٍ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته الله: (لَأَنَّ أَعْرَفَ عِلَّةٍ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).<sup>(٢)</sup>

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧ و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

\* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ<sup>(١)</sup> أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَايَةِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالضَّبْطِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِيِ هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ. فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذَنْ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوِمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) قُلْتُ: أَوْ يُعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهَّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

\* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ كَمَرَجِعِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):  
 (الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِدْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةِ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نِقَادُ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اِطَّلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا). (١) اهـ.

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتِهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ. (٢)

\* فَيَسْتَنْكِرُ النُّقَادُ أحيانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحِفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ كَثَرِ حِفْظِهِ، وَاشْتِهَارَتِ عِدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ، كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرَبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ نَفَرَدَاتِ

(١) انظُر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧٨٢).

(٢) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوْ الضَّعْفِ.

الثَّقَاتِ الكِبَارِ أَيضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ. اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّوهُمْ الرَّوَايَ وَمَا يُتَابِعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَغَلَتْ بَالِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، كَمَا أَنَّهُمْ عُنُوا بِمَعْرِفَةِ وَحَضْرِكُلِّ رَاوَيْتَ أَنَّهُ عَانَى مِنْ الوَهْمِ، وَالخَطَا، وَالخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الحُقَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَن مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الوَهْمُ وَالْعَلْطُ.

\* وَلِهَذَا كَانَ النَّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُّونَ فِي أَ سَانِيدِ مُخْتَلِفِي الأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جَلَّ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دَرَايَةِ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيْبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَئُوا، وَعَدَدِ رِوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ المُشْكِلةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. (١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا البَحْثِ العِلْمِيِّ ضَعْفُ أَثْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي إيجابِ الدَّمِ عَلَى مَنْ أخطأَ فِي واجِبَاتِ الحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَشَعَّبٌ، وَصَرُورَةُ النَّقَادِ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الأَوْهَامِ.



\* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ<sup>(١)</sup> عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فَفَهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوْ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوْ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته الله فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته الله فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ

يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.<sup>(١)</sup>

\* لِأَنَّ التَّشْرِيْعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ

طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ»

[النَّجْمُ: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَا مَتَّهِ هَذَا

الدِّينَ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [المَائِدَةُ: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالَ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ،

وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»

(ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ

إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ

الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي

وَ رَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [المَائِدَةُ: ٣].

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يَمَيِّزُونَ

«صَحِيحَهُ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا إِنَّ عَذْرَ الْعَالِمِ

لَيْسَ عَذْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ،

وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظُرْ: «هِدَايَةَ السُّلْطَانِ لِلْمَعْصُومِيِّ» (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ».

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْأَلَا يَتَدَعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَابِقُونَ بِاتِّقَانِ أَدْوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ<sup>(١)</sup>، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فُوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَثْرِيِّ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَيَمَنْ أَخْطَأَ، أَوْ نَسِيَ، أَوْ تَرَكَ  
وَاجِبًا، أَوْ قَدَّمَ، أَوْ آخَرَ فِي أَحْكَامِ الْحَجِّ، أَوْ أَحْكَامِ الْعُمْرَةِ، أَنَّهُ عَلَيْهِ دَمٌ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا، أَوْ تَرَكَهُ؛ فَلْيُهْرِقْ دَمًا).  
أَثْرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

قَالَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ: «لَا أَدْرِي قَالَ: تَرَكَ، أَوْ نَسِيَ».

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٢٥٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (١٧٧٢)،  
وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٣)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥٩٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ  
فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٠ و ١٥٢)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (١٧٧٤)، وَفِي  
«مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٧ ص ٤١٩)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ق/٦١/ط)،  
وَ(ق/٦٤/ط)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥٠١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي  
«الْأُمَّ» (ج ٧ ص ١٩٧)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٦٠٨)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢  
ص ١٨٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ، وَأَبِي مُضْعَبِ الزُّهْرِيِّ، وَسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدِ الْحَدَّثَانِيِّ،  
وَالشَّافِعِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ،  
وَابْنِ بَكَيْرٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ  
بْنِ جُبَيْرٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فَذَكَرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي «الْجَامِعِ فِي الْأَحْكَامِ» (ص ٧٥)، وَفِي «الْمَوْطَأِ»

(ص ٥٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَغَيْرِهِمَا؛ أَنَّ أَيُّوبَ بْنَ أَبِي

تَمِيمَةَ: أَخْبَرَهُمْ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ، أَوْ تَرَكَهُ، فَلْيُهْرِقْ دَمًا).

كَذَا: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ: يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ؛ قَالَ أَيُّوبُ: «لَا أُدْرِي، قَالَ: تَرَكَ، أَوْ نَسِيَ».

وَوَقَعَ: فِي رِوَايَةِ: ابْنِ بُكَيْرٍ؛ قَالَ مَالِكٌ: «لَا أُدْرِي، قَالَ: تَرَكَ، أَوْ نَسِيَ».

وَكَذَا: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٥٢)؛ مِنْ رِوَايَةِ: ابْنِ بُكَيْرٍ، وَفِيهِ؛ قَالَ مَالِكٌ: «لَا أُدْرِي، قَالَ: تَرَكَ، أَوْ نَسِيَ».

\* وَوَقَعَ: فِي رِوَايَةِ: الْحَدَّثَانِيِّ، وَابْنِ الْقَاسِمِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ؛ قَالَ أَيُّوبُ: «لَا أُدْرِي، قَالَ: تَرَكَ، أَوْ نَسِيَ».

\* وَفِي رِوَايَةِ: أَبِي مُصْعَبِ الزُّهْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَابْنِ وَهْبٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتُوا، فِيهَا هَذَا الْقَوْلَ، لَا مِنْ قَوْلِ أَيُّوبَ، وَلَا مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ.

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ، وَالْإِضْطِرَابِ فِي هَذَا الْأَثَرِ؛ مَعَ الشَّكِّ، الْمَوْجِبِ ضَعْفَهُ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ؛ بِلَفْظٍ: «فَلْيُهْرِقْ دَمًا»، بِالْيَاءِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ: «فَلْيُهْرِقْ دَمًا».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ: «فَلْيُهْرِقْ لِدَلِكْ دَمًا».

فَلَمْ يَضْبِطِ الرُّوَاةُ، مَتَنَ هَذَا الْأَثَرِ، فَرَوَوْهُ، هَكَذَا: بِالشَّكِّ: «مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا، أَوْ تَرَكَهُ».

وَقَالَ أَيُّوبُ، أَوْ مَالِكٌ: «لَا أُدْرِي قَالَ: تَرَكَ أَوْ نَسِيَ».

وَلَوْ ثَبَتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَمَا اضْطَرَبُوا فِي هَذَا الْأَثَرِ.

\* وَذَلِكَ: لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، يَضْبِطُ بِمِثْلِ: هَذِهِ الْفِتَاوَى، وَلَا يَضْطَرِبُ فِيهَا، لِأَنَّهُ يَأْخُذُ الْأَحْكَامَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

\* وَفِي هَذَا الْأَثَرِ: جَعَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ كَأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَاذَا يَقُولُ: إِذَا فَعَلَ الْمُسْلِمُ مَا نَسِيَهُ مِنْ نُسْكِهِ فِي الْحَجِّ. <sup>(١)</sup>

\* ثُمَّ يَسْتَحِيلُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُخَالِفُ الرَّسُولَ ﷺ فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ وَيُقْتَى بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ، لَمْ يُقْتِ لِلنَّاسِ فِي الْحَجِّ، بِأَنَّ مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا، أَوْ تَرَكَهُ، فَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْحَجِّ، أَوْ الْعُمْرَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٦): (الْمُسْتَحِيلُ لَوْ صَدَرَ عَنِ الثَّقَاتِ رُدٌّ، وَنَسِبَ إِلَيْهِمُ الْخَطَأُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ خَلْقٌ مِنَ الثَّقَاتِ فَأَخْبَرُوا أَنَّ الْجَمَلَ قَدْ دَخَلَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، لَمَا نَفَعْتَنَا ثِقَتُهُمْ، وَلَا أَثَرَتْ فِي خَبَرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِمُسْتَحِيلٍ، فَكُلُّ حَدِيثٍ رَأَيْتَهُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، أَوْ يُنَاقِضُ الْأُصُولَ <sup>(٢)</sup>، فَاعْلَمْ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ، فَلَا تَتَكَلَّفِ اعْتِبَارَهُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ١٠٣): (وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُنْكَرَ يَقْشَعِرُ لَهُ جِلْدُ طَالِبِ الْعِلْمِ، وَقَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ). اهـ.

(١) بَلْ مِثْلُ: هَذِهِ الْأَحْكَامِ، لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِيهَا نَسِيَهُ الْمُسْلِمُ، وَمَاذَا تَرَكَ مِنْ أَحْكَامٍ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ فِي الْحَجِّ.

(٢) قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ يُخَالِفُ الْمَعْقُولَ، وَيُنَاقِضُ الْأُصُولَ؛ اللَّهُمَّ عَفِّرْنَا.



\* وَالْوَهُمُ مَعْنَاهُ: مَا أَخْطَأَ وَغَلَطَ فِيهِ الرَّاوي وَجَهَ الصَّوَابِ فِي لَفْظِ حَدِيثٍ،

وغيره. <sup>(١)</sup>

وَالْوَهُمُ أَطْلَقَهُ النَّقَّادُ: عَلَى خَلَلٍ أَصَابَ الرَّاوي فِي السَّنَدِ، أَوِ الْمَتْنِ، فَهُوَ خَلَلٌ فِي

ضَبْطِ الرَّاوي لِلْحَدِيثِ.

\* وَرَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ: كَاتِبُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ،

وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، وَابْنُ جُرَيْجٍ؛ حَدَّثُوهُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ،

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ: قَالَ: (مَنْ نَسِيَ شَيْئًا مِنْ نُسُكِهِ، أَوْ تَرَكَهُ؛ فَلْيُهْرَقْ دَمًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ فِي إِسْنَادِهِ، وَفِي مَتْنِهِ

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُهَنِّيُّ، أَبُو صَالِحٍ

كَاتِبُ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ، وَيُخْطِئُ كَثِيرًا، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَرَبْتُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَمَا أَرَوِي

عَنْهُ شَيْئًا»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «يَقَعُ فِي حَدِيثِهِ، فِي أَسَانِيدِهِ: غَلَطٌ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ

الْحَاكِمُ: «ذَاهِبُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: «لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ، لِأَحَادِيثَ: رَوَاهَا يُخَالِفُ

فِيهَا»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «كَثِيرُ الْغَلَطِ». <sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظُرْ: «الصَّحَاحَ» لِلْجَوْهَرِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٥٤).

(٢) أَنْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٧٦٨)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٢ ص ٨٩٧)، وَ«الْعِلَلُ

وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢١٢)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١١ ص ١٥٧)، وَ«تَارِيخُ

دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٢٩ ص ١٩٨)، وَ«الصُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ١٤٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي الصُّعْفَاءِ»

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» (ج ١ ص ٥٣٤): (مُنْكَرٌ

الْحَدِيثِ جِدًّا، يَرْوِي عَنِ الْأَثْبَاتِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَاتِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٢ ص ٤٤٠): «لَهُ مَنَاكِيرٌ».

\* وَرِوَايَةٌ: أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِنْ مَنَاكِيرِ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْجُهَنِيِّ، رَوَاهَا عَنْ

الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

فَهِيَ: رِوَايَةٌ مُنْكَرَةٌ.

\* وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْمُضَرِّي، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»،

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «فِي

بَعْضِ أَحَادِيثِهِ اضْطِرَابٌ»، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: «وَرُبَّمَا زَلَّ فِي حِفْظِهِ»، وَقَالَ

السَّاجِيُّ: «صَدُوقٌ: يَهُمُّ».<sup>(١)</sup>

لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٢٠٦)، وَ«الْأَسَامِيُّ وَالْكُنَى» لِلْحَاكِمِ (ج ٤ ص ٥٦٦)، وَ«الْمُسْتَحَبَّ مِنَ الْإِزْشَادِ» لِلْخَلِيلِيِّ

(ج ١ ص ٤٠٠)، وَ«تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٥ ص ١٠٩)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٦

ص ١٩٧).

(١) انْظُرْ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ١٤ ص ٣٧٠)، وَ«الْجُرْحَ وَالْتَعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٩

ص ١٢٨)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٩ ص ٥٢٣)،

وَ«السُّنَنَ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ج ١ ص ١١٣)، وَ«إِكْمَالَ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ١٢ ص ٢٨٩)، وَ«الضُّعْفَاءَ»

لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٦ ص ٣٤٢)، وَ«النَّارِخَ» لِأَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ (ج ١ ص ٤٤٢)، وَ«الْكَاشِفَ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣

ص ٢٥٠)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ص ٤٣١)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١٩١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٨ ص ٥): (لَهُ عَرَائِبُ وَمَنَاكِيرُ؛ يَتَجَنَّبُهَا: أَرْبَابُ الصَّحَاحِ).

\* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَعَيْرُهُمْ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ نَسِيَ شَيْئًا مِنْ نُسْكِهِ، أَوْ تَرَكَهُ، فَلْيَهْرِقْ دَمًا).

ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٠).

هَكَذَا: اخْتَلَفَ عَلَى أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ نَسِيَ شَيْئًا مِنْ نُسْكِهِ، أَوْ تَرَكَهُ، فَلْيَهْرِقْ دَمًا).

\* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ أَبُو هِشَامٍ الْكُوفِيُّ، ثِقَةٌ: صَاحِبُ حَدِيثٍ<sup>(١)</sup>؛ لَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي

أَحَادِيثَ رَوَاهَا، عَنْ شُيُوخِهِ، وَهَمَّ فِيهَا، وَهَذِهِ مِنْهَا.

\* وَمِنْ أَوْهَامِهِ:

مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٣٩٣)، (٩٥٧٠)، وَفِي

«الْمُعْتَبَى» (ج ٨ ص ١٩٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَبْنَانَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ،

قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ

رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءَ، تُبَاعُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذَا لِيَوْمِ

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٧ ص ٣٥٩)، و«تقريب التهذيب» له (ج ٢ ص ٩٧٤).

الْجُمُعَةِ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» فِي كِتَابِ: «الْجِهَادِ» (ج ٨ ص ٦٧)؛ بِرِوَايَةِ: ابْنِ مَعْبُدٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْبَارِيِّ؛ كِلَاهِمَا: عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٤) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ؛ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

هَكَذَا: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه.

\* وَقَدْ وَهَمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، حَيْثُ جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَلَى الصَّوَابِ: أَنَّهُ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ.

فَخَالَفَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ. فَخَالَفَهُ: عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكِلَابِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّنَافِسِيِّ، وَأَبُو أَسَامَةَ: حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ؛ فَقَالُوا: عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، رَأَى حُلَّةَ سِيرَاءٍ، عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِسْتَهَا لِلنَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٦٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٥٩١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٣٤٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٠ و ١٠٣)،

وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٧١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٤٨٩)،  
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٢٢)، وَ(ج ٣ ص ٢٧٥)، وَفِي «الْأَدَابِ»  
(٧٠٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٤٦ ص ١٨).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ٢ ص ١١): (رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى  
الْمُقَدَّمِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسَهْرٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ،  
عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ).

\* وَغَيْرُهُمْ: يَرَوِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ  
الْخَطَّابِ: «خَرَجَ إِلَى السُّوقِ».

\* فَيَصِيرُ مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ.

\* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَأَصْحَابُ: نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛  
أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.

\* وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ سَالِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ:

وَهُوَ الصَّوَابُ). اهـ.

\* فَأَخْطَأَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عِنْدَمَا جَعَلَهُ: مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَخَالَفَ فِي

ذَلِكَ: الْحِفَاطُ الَّذِينَ جَعَلُوهُ: مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ.

فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

\* وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَجُوَيْرِيَّةُ بْنُ أَسْمَاءَ، وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ<sup>(١)</sup>، وَعَمْرُو بْنُ سَعْدِ الْفَدَكِيِّ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَصَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَّةَ؛ جَمِيعُهُمْ: رَوَوْا الْحَدِيثَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، رَأَى حُلَّةَ سِيرَاءٍ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ؛ فَلَبِستَهَا لِلنَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا، مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٨٦)، وَ(٢٦١٢)، وَ(٥٨٤١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٦٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٧٦)، وَ(٤٠٤٠)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٦٦٣٠)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٧٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٤٦)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٤٩١)، وَ(٨٤٩٢)، وَ(٨٤٩٣)، وَأَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٩٢٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٣٠٩٩)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ١٩٠)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٤٩١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٥٢)، وَابْنُ الْمُنْدِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٧٧٤)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٧٢)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ١ ص ١٩٦)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٨٨١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٤١ وَ ٢٧٥)، وَفِي

(١) وَأَخْرَجَهُ الْمَخْلَدِيُّ فِي «الْمُتَّحَبِّ مِنَ الْمَخْلَدِيَّاتِ» (ص ١٣٤)، وَ(ق/٢٣٨/ط) مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِهِ. فَجَعَلَهُ: مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهَذَا خَطَأً.



«مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (١٨٠١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٥ ص ١٣٤)، وَأَبُو الْقَاسِمِ  
 النَّيْسَابُورِيُّ فِي «الْعَوَالِي وَالْفَوَائِدِ» (٢١)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٦٩٣)، وَأَبُو  
 الْخَيْرِ الْقُرَوِينِيُّ فِي «صَحِيفَةِ جُوَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءِ الْبَصْرِيِّ» (ص ٩٤)، وَأَبُو سَعْدِ  
 النَّيْسَابُورِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ الْمُخْرَجَةَ» (٢)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٨٧٠)،  
 وَابْنُ بَشْكَوَالٍ فِي «عَوَامِضِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ» (ج ١ ص ١٧٩)، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ فِي  
 «الْجَامِعِ» (ج ١١ ص ٦٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٠ ص ١٨٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ  
 فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٩ ص ١٣٤)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٦٣)،  
 وَق/١١١/ط)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٦٨)، وَق/٨ ص ٣٩٣)،  
 وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٣ ص ٩٦)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٤٣٩)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي  
 «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٦٣)، وَق/١١١/ط)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤  
 ص ٢٤٤ و ٣٥٢)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٢ ص ٣١٤ و ٣١٧)، وَالطَّبَّالِيُّ فِي  
 «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢١)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٣ ص ٤٤١)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي  
 «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ٢ ص ٦٢٧)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٦٠٢)، وَابْنُ  
 الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٢٤٤)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٠  
 ص ٣٥٦ و ٣٥٧)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «عَوَالِي مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (١٠٥).

فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ: الصَّحِيحَةُ، فِيمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ: نَافِعٌ، أَنَّ الْحَدِيثَ، مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ  
 عُمَرَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ١٠ ص ٢٩٨): (هَكَذَا: رَوَاهُ أَكْثَرُ

أَصْحَابِ نَافِعٍ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: مِنْ رِوَايَةِ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ،  
عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «أَنَّهُ رَأَى حُلَّةً»، فَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ: عُمَرَ.  
قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: الْمَحْفُوظُ: أَنَّهُ مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ. اهـ.  
\* قَوْلُهُ: «حُلَّةٌ، سِيرَاءٌ»: يَجُوزُ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنْ: «حُلَّةٍ»، وَإِضَافَتُهَا إِلَى:  
«سِيرَاءٍ».

\* وَيَجُوزُ تَنْوِينُ: «الْحُلَّةِ»، وَجَعْلُ: «سِيرَاءٍ»، صِفَةً لَهَا.  
\* وَالْحُلَّةُ: ثَوْبَانِ اثْنَانِ، وَلَا يَقَعُ اسْمُ: «الْحُلَّةِ»، إِلَّا عَلَى ثَوْبَيْنِ، سُمِّيَا بِذَلِكَ، لِأَنَّ  
كُلًّا مِنْهُمَا: يَحِلُّ، عَلَى الْآخَرِ.

\* وَالسَّيرَاءُ: ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ الْمُخَطَّطَةِ.<sup>(١)</sup>  
وَلِلْعَلْمِ أَنَّ سَبِيؤَيْهِ رحمه الله فِي «كِتَابِهِ» (ج ٤ ص ٢٥٨)؛ نَصَّ عَلَى أَنَّ: «فُعَلَاءٌ»؛  
كَسِيرَاءٌ، وَخِيَلَاءٌ، لَا تَأْتِي: صِفَةً.

وَجَاءَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٦٨)؛ مَا يُفِيدُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ نُمَيْرٍ، قَدْ رَوَاهُ  
عَنْ نَافِعٍ؛ بِمِثْلِ رِوَايَةِ: الْجَمَاعَةِ.

\* فَجَعَلَهُ: مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ، فَجَمَعَ رِوَايَةَ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، مَعَ أَبِي أُسَامَةَ،  
وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ؛ ثَلَاثَتُهُمْ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَقَالَ: نَحْوَ حَدِيثِ: مَالِكِ بْنِ  
أَنَسٍ.

(١) انظر: «شَرْحُ الْمُوطَّأِّ لِلزُّرْقَانِيِّ» (ج ٤ ص ٤٣٨)، وَ«الْإِقْتِضَابُ» لِلْبَغْرِيِّ (ج ٢ ص ٢٥٨)، وَ«النِّهَائَةُ فِي  
غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٤٣٣)، وَ(ج ٢ ص ٤٣٣).

فَوَافِقَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ: الْجَمَاعَةُ فِي أَنَّ الْحَدِيثَ، مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ.

فَمَنْ رَوَاهُ: مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ مِنْهُمْ: الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، فَهِيَ لَا تَصِحُّ الْأَسَانِيدُ عَنْهُمْ، وَهِيَ مِنَ الْغَرَائِبِ رُوِيَتْ عَنْهُمْ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا.

وَالْمَحْفُوظُ: كَوْنُهُ مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ، لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ: الْجَمَاعَةِ الثَّقَاتِ الْحَفَاطِ، وَهِيَ: الْمُعْتَمَدَةُ؛ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ. وَهَكَذَا: رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، فِي صَحِيحَيْهِمَا، مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٦٣٨ و ١٦٣٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَمُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عُمَرَ، لَا مِنْ مُسْنَدِ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وَهُوَ الصَّحِيحُ.

\* وَوَقَعَ أَيضًا، فِي رِوَايَةِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: (خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، إِلَى السُّوقِ، مُتَوَكِّئًا عَلَيَّ فِيهِ، فَرَأَيْتُ حُلَّةَ سِيرَاءٍ: تُبَاعُ فِي السُّوقِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ ابْتَعْتَ هَذِهِ، فَتَجَمَّلْتَ بِهَا، لَوْفُودِ الْعَرَبِ إِذَا أَتَوْكَ، وَإِذَا خَطَبْتَ النَّاسَ فِي يَوْمِ عِيدٍ، وَغَيْرِهِ، قَالَ صلى الله عليه وسلم: وَإِنَّمَا تَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ).

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٣٩٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

\* وَوَقَعَ أَيْضًا، فِي رِوَايَةٍ: عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ، قَالَ: لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَرَأَى حُلَّةً سِيْرَاءَ مِنْ حَرِيرٍ تُبَاعُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتِعْ هَذِهِ الْحُلَّةَ تَلْبَسُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ قَدِمَ عَلَيْكَ الْوُفُودُ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ).

أَخْرَجَهَا الْفَاكِهِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٩١) مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ؛ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهَا الْفَاكِهِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٩٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَرَأَى حُلَّةً سِيْرَاءَ تُبَاعُ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: «فِي الْآخِرَةِ».

\* وَالصَّحِيحُ: عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه.

فَالْحَدِيثُ: وَرَدَّ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ، لَا مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، كَمَا هُوَ فِي رِوَايَةِ: الْجُمْهُورِ، مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، وَغَيْرِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٥٢): (وَهَذَا الْحَدِيثُ: قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ: «وَرَأَى حُلَّةً»، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؛ إِلَّا ابْنُ نُمَيْرٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ» (ج ٨ ص ٦٧): (رَوَاهُ جَمَاعَةٌ؛ فَلَمْ يَقُولُوا فِيهِ: «عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ»).

\* وَرَوَاهُ يُونُسُ بْنُ زَيْدِ الْأَيْلِيِّ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَعُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: (أَخَذَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: جُبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ، فَأَخَذَهَا، فَآتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتِغِ هَذِهِ تَجَمَّلُ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّمَا هَذِهِ لِيَأْسُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ).

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٤٨)، وَ (٣٠٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٦٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٧٧)، وَ (٤٠٤١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٩٧)، وَ (ج ٨ ص ٣٩٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٣ ص ١٨١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٥ ص ٢٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٨٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٥٣٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٢٤٥)، وَفِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٢ ص ٣١٨).

\* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ حَنْصٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: (رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَذَكَرَهُ).

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٨١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٦٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٣٩٣ وَ ٣٩٤)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٨ ص ١٩٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٩)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٤٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٢٤٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» (ج ٨ ص ٥٠٥)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢٧ ص ١٤٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٩).

وَجَاءَ عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ: حَدِيثُ بِنِ كُرَيْبِ الْحَضْرَمِيِّ: (أَنَّ أَكِيدَرَ صَاحِبَ دَوْمَةَ الْجَنْدَلِ، أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: حُلَّةَ حَرِيرٍ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: الْبَسْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَاشْهَدْ فِيهَا الصَّلَاةَ، وَلَوْ فِدِ إِذَا أَتَوْتُكَ، فَشَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ: فِيهَا الصَّلَاةَ، فَسَهَا وَصَلَّى الظُّهْرَ سَبْعَ رَكَعَاتٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَزَعَهَا، فَقَالَ ﷺ: إِنِّي نَظَرْتُ إِلَيْهَا فَالْهَيْتِي، وَقَالَ ﷺ: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ فِي «صَفْوَةِ التَّصَوُّفِ» (ص ٣٨٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْأُمَوِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ نَصْرِ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَهُوَ مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

\* وَأَبُو الزَّاهِرِيَّةِ، وَهُوَ ثِقَةٌ، مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُوَ لَمْ يُدْرِكِ الْقِصَّةَ، وَلَمْ يُدْرِكِ عَهْدَ

النَّبِيِّ ﷺ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ١٩٣): (إِمَامٌ مَشْهُورٌ، مِنْ عُلَمَاءِ

الشَّامِ).

فَائِدَةٌ:

قَوْلُهُ: «حُلَّةٌ سِيْرَاءٌ»، السِّيْرَاءُ: ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ، مُخَطَّطٌ.

يُقَالُ: بُرِدٌ مُسِيرٌ؛ أَيُّ: مُخَطَّطٌ.

سُمِّيَتْ: سِيْرَاءٌ، لِمَا فِيهَا مِنَ الْخُطُوطِ الَّتِي تُشْبِهُ السُّيُورَ.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٣ ص ٥٥)، و«تقريب التهذيب» له (ج ١ ص ٣٢٤)، و«سير أعلام

النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ١٩٣).

فَالسَّيْرَاءُ: نَوْعٌ مِنَ الْبُرُودِ، يُخَالِطُهُ: حَرِيرٌ.

وَقَوْلُهُ: «حُلَّةٌ»؛ ثِيَابٌ ذَاتُ خِيُوطٍ.

وَالْحُلَّةُ: لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ ثَوْبَيْنِ، وَتَكُونُ غَالِيًا: إِزَارًا، وَرِدَاءً.

وَمِنْهُمْ: مَنْ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ: مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا تَكُونُ حُلَّةً إِذَا كَانَتْ جَدِيدَةً.

وَقَوْلُهُ: «لَا حَلَّاقٌ لَهُ فِي الْآخِرَةِ»، حَلَّاقٌ: حَظٌّ وَنَصِيبٌ، وَمَعْنَاهُ: مَنْ لَا نَصِيبَ لَهُ

فِي الْآخِرَةِ، وَمَنْ لَا دِينَ لَهُ. <sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ أَقْرَأَ الرَّسُولُ صلوات الله عليه، لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، عَلَى مَا ذَكَرَهُ: مِنَ التَّجَمُّلِ بِحُسْنِ

اللباسِ لِلْجُمُعَةِ، وَلِغَيْرِهَا، وَلَمْ يَنْهَ لِهَذَا الْأَمْرِ، إِنَّمَا نَهَى عَنْ لُبْسِ مِثْلِ هَذِهِ الْحُلَّةِ، لِأَنَّهَا

كَانَتْ مِنْ حَرِيرٍ؛ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فِي رِوَايَةِ لِنَافِعٍ: «أَنَّهَا كَانَتْ حَرِيرًا»، فِي رِوَايَةِ: سَالِمِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «وَجَدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، حُلَّةً إِسْتَبْرَقَ تَبَاعُغَ بِالسُّوقِ».

\* وَالْإِسْتَبْرَقُ: هُوَ الْغَلِيظُ مِنَ الْحَرِيرِ، فَهِيَ كَانَتْ مِنَ الْحَرِيرِ. <sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (ج ١٤ ص ٣٨)، و«فتح الباري» لابن رجب (ج ٥ ص ٣٧٠)، و«معالم

السُّنَنِ» لِلْحَطَّابِيِّ (ج ١ ص ٢٤٦)، و«غريب الحديث» له (ج ١ ص ٤٩٨)، و(ج ٢ ص ١٠١)، و«النهاية» في

غريب الحديث» لابن الأثير (ج ٢ ص ٤٣٣)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (ج ١ ص ٥١١)، و«لسان

العرب» لابن منظور (ج ١١ ص ١٧٢)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (ج ١ ص ٢٢٨)، و«غريب الحديث»

للحزبي (ج ١ ص ٢٤).

(٢) وانظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (ج ١٤ ص ٣٨).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٥ ص ٣٧٠): (وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ هَاهُنَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَقْرَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّجَمُّلِ بِحُسْنِ اللَّبَاسِ لِلْجُمُعَةِ).

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَادَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَلِهَذَا قَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: مَا قَالَ. \* وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ هَذِهِ الْحُلَّةِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ حَرِيرًا خَالِصًا، أَوْ أَكْثَرَهَا حَرِيرًا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٥٢): (وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهَدُونَ، وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءُ حِفْظٍ؛ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الصَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا، بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا: عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٤٢): (وَقَدْ يَتْرَكُ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ). اهـ.

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا، مَا عَقَلْنَاهُ).<sup>(١)</sup>

(١) أَنْرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٧٠٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٣)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.



وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تُجْمَعِ طُرُقُهُ لَمْ تَفْهَمْهُ) <sup>(١)</sup>.  
 قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا بُدَّ أَنْ تُجْمَعَ طُرُقُهُ، لِكَيْ يَتَبَيَّنَ اضْطِرَابُهُ،  
 وَشُدُودُهُ، وَالْخَطَأُ فِي أَسَانِيدهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٩٣):  
 (وَالِاضْطِرَابُ مُوجِبٌ ضَعْفِ الْحَدِيثِ؛ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُضْبَطْ). اهـ.  
 \* وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ  
 عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَنْ تَرَكَ شَيْئًا، فَلْيُهْرِقْ  
 دَمًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

هَكَذَا: بِدُونِ شَكٍّ.

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٠).

هَكَذَا: رُوِيَ بِزِيَادَةٍ: عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، بَيْنَ أَيُّوبَ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ، وَالِاضْطِرَابِ فِي هَذَا الْأَثَرِ، مِمَّا يُوجِبُ ضَعْفَهُ.

وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، سَيِّئُ الْحِفْظِ. <sup>(٣)</sup>

(١) يَعْنِي: لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْوُهُ، وَضَعْفُهُ.

(٢) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٧٠٠).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٩٢٥)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٦٥).

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «كَانَ يَزِيدُ فِي الْأَسَانِيدِ، وَيُخَالِفُ»، وَهَذِهِ مِنْهَا، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ»، وَقَالَ صَالِحُ جَزْرَةَ الْبَغْدَادِيُّ: «لَيْنٌ، مُخْتَلِطُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «ذَاهِبٌ، لَا أُرْوِي عَنْهُ شَيْئًا»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ»، وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: «الْحُفَاطُ لَمْ يَرْضُوا حَدِيثَهُ».<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَهُوَ ضَعِيفٌ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، وَيَزِيدُ فِي الْأَسَانِيدِ كَثِيرًا، وَهَذَا مِنْهَا، فَقَدْ زَادَ فِي الْإِسْنَادِ: «عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ»، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ. وَخَالَفَهُمْ: فِي الْمَتْنِ: وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ الْمِصْرِيُّ؛ فَرَوَاهُ: عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ حَجِّهِ، وَأَخَّرَ، فَلْيُهْرَقْ دَمًا).

أَثَرُ ضَعِيفٌ، مُضْطَرِبٌ فِي إِسْنَادِهِ، وَفِي مَتْنِهِ

هَكَذَا: رُويَ بِهَذَا اللَّفْظِ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٥ ص ٢٨٨)، وَفِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٣٨) مِنْ طَرِيقِ الْخَصِيبِ بْنِ نَاصِحٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) انظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٨٨)، وَ«الضُّعْفَاءَ» لِلْعَمَلِيِّ (ج ٣ ص ٢٨٢)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادٍ» لِلْخَطِيبِ (ج ١١ ص ١٩٥ و ١٩٦)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢١٦)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥ ص ١١٠)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ جِبَّانٍ (ج ٢ ص ٦)، وَ«الْعِلَلَ الْكَبِيرَةَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ٣٨٩)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٤٥)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعَلِّطَايَ (ج ٨ ص ٧٥)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْمَرْوُذِيِّ (ص ٦٩)، وَ«الْمُتَّخَبَ مِنَ الْإِرْسَادِ» لِلْخَلِيلِيِّ (ج ١ ص ١٩٣).

\* وَلَا يُبْتُ مِنْ حَدِيثِ: وَهَيْبِ بْنِ خَالِدِ الْمِصْرِيِّ، حَيْثُ اشْتَهَرَ هَذَا الْأَثَرُ، مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَرَوَاهُ أَصْحَابُهُ، وَلَمْ يُعْرَفْ، مِنْ حَدِيثِ: وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، مَوْقُوفًا، مُسْنَدًا، بِهَذَا اللَّفْظِ.

فَالْمَحْفُوظُ: رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ، عَنِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَرَوَاهُ عَنْهُ: أَثْبَتُ أَصْحَابُهُ فِي «الْمَوْطَأَاتِ»، وَعَيْرِهَا.

وَإِسْنَادُهُ فِيهِ: الْخَصِيبُ بْنُ نَاصِحِ الْحَارِثِيِّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ فِي الرِّوَايَةِ: وَهَذَا مِنْهَا، لِذَلِكَ: لَمْ يُخْرِجُوا لَهُ، لِسُوءِ حِفْظِهِ. <sup>(١)</sup>

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٢٣٢)؛ ثُمَّ قَالَ: «رُبَّمَا أَخْطَأَ».

\* فَأَخْطَأَ: الْخَصِيبُ بْنُ نَاصِحٍ، فَروَاهُ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ؛ بِلَفْظِ: (مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ حَجِّهِ، وَأَخَّرَ، فَلْيَهْرِقْ دَمًا).

\* وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَابْنَ جُرَيْجٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ؛ بِلَفْظِ: (مَنْ نَسِيَ شَيْئًا مِنْ نُسُكِهِ، أَوْ تَرَكَهُ؛ فَلْيَهْرِقْ دَمًا).

وَهُوَ لَا يَصِحُّ أَيْضًا، لِاضْطِرَابِهِ.

\* وَوَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَجْلَانَ الْبَاهِلِيُّ، ثِقَةٌ ثَبَتَتْ، لَكِنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِهِ. <sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَرِوَايَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، تَدُلُّ عَلَى تَغْيِيرِهِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيدِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٤٦٦)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١٤ ص ١٤١)، وَ«تَرْتِيبَ ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ» لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ٥ ص ٢٤٩).

(٢) أَنْظُرْ: «تَهْدِيدَ التَّهْدِيدِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٤ ص ١٩٧٢)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجْرِيِّ (ج ١ ص ٣٩٣)، وَ(ج ٢ ص ١٥٩).

\* وَمِنْ أَوْهَامِهِ أَيْضًا:

مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٧٥) مِنْ طَرِيقِ عَفَّانَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، أَوْ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: اشْتَكَى فَاتَاهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: (بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ، مِنْ كُلِّ حَاسِدٍ وَعَيْنٍ، اللَّهُ يَشْفِيكَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ بِهَذَا الْإِسْنَادِ

هَكَذَا، وَهَمَّ: وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، فِي اسْمِ الصَّحَابِيِّ، فَرَوَاهُ عَلَى الشَّكِّ، فَقَالَ: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَوْ جَابِرٍ».

\* وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ، وَأَبُو شَهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعِ الْحَنَاطُ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، وَحَدَّهُ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٤٨)، وَ(ج ١٠ ص ٣١٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٥٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الدُّعَاءِ» (١٠٩١)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٨٨٠٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٢٩٠٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

\* فَوْهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَهَمَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِذِكْرِهِ لِلْحَدِيثِ عَلَى الشَّكِّ، مِنْ

حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، وَحَدَّهُ.

لِذَلِكَ: قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ٣٢٦): «وَالصَّحِيحُ: عَنْ

أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ».

فَوَهُمَ: فِيهِ وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَخَالَفَ الثُّقَاتِ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٨٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ

أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

\* فَجَاءَ فِي هَذَا الْأَثْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، يُوجِبُ عَلَى مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا، مِنْ نُسْكِهِ، أَوْ

أَخْرَعَهُ: دَمًا.

فَهَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلِ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلُهُ.

\* وَذَلِكَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هُوَ أَحَدُ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَّهُ قِيلَ لَهُ يَوْمَ

النَّحْرِ، وَهُوَ بِمَنَى، فِي النَّحْرِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ؛ فَقَالَ: لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٣٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٠٧)،

وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٣٨)، وَ(٢٤٢١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥

ص ١٤٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٠٩٠٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ

الْأَثَارِ» (ج ١٥ ص ٢٨٤) مِنْ طَرِيقِ عَنِّ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُوسَ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ

ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ، مِنْ رِوَايَةِ: وَهَيْبِ بْنِ خَالِدِ الْمِصْرِيِّ، فَرَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، مِنْ

حَدِيثِ: ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهُوَ الْمَحْفُوظُ، عَنْ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ.

\* فَكَيْفَ يَرَوِي وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ، بِخِلَافِ الْمُسْنَدِ،  
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي رَفْعِ الْحَرَجِ، لِمَنْ قَدَّمَ وَأَخَّرَ فِي الْمَنَاسِكِ.  
فَأَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، هَذَا: غَيْرُ مَحْفُوظٍ مَوْقُوفًا، لِأَنَّهُ يَرَوِي، خِلَافَهُ مُسْنَدًا، عَنِ  
النَّبِيِّ ﷺ، فِي رَفْعِ الْحَرَجِ، فِي التَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ.  
إِذَا: فَالْمَحْفُوظُ فِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَا حَرَجَ» فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، مِنْ رِوَايَةِ:  
أُتِبَتِ النَّاسِ فِي وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، مُسْنَدًا.  
\* وَقَدْ اشْتَهَرَ هَذَا الْمُسْنَدُ، مِنْ حَدِيثِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ: جَمَاعَةٌ مِنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِهِ.  
وَهُوَ الْمَحْفُوظُ.

إِذَا: فَلَا حُجَّةَ فِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي فِعْلِ الدَّمِ، مِنْ رِوَايَةِ: وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ  
الْمِضْرِيِّ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ.  
\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ذَكَرْنَا: «لَا حَرَجَ»، أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ فِي  
ذَلِكَ؛ أَي: لَا يُوجِبُ فِي ذَلِكَ: دَمًا.

\* فَأَجَابَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِقَوْلِهِ: «لَا حَرَجَ»، عَلَى الْإِبَاحَةِ مِنْهُ لَهُمْ: التَّقْدِيمَ فِي  
ذَلِكَ، وَالتَّأْخِيرَ، فِيمَا قَدَّمُوا مِنْ ذَلِكَ، وَأَخَّرُوا، مِنْ غَيْرِ فِعْلِ دَمٍ.<sup>(١)</sup>  
وَخَالَفَهُمْ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ، فِي مَثْنِهِ وَسَنَدِهِ؛ فَرَوَاهُ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: (مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ حَجِّهِ، أَوْ أَخَّرَ، فَلْيُهْرَقْ، لِذَلِكَ: دَمًا).

أَثَرُ صَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

هَكَذَا: قَالَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرَحَ مَعَانِيَ الْأَنْبَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٢ ص ٢٣٨).

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٣٨)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٥ ص ٢٨٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٥٣٢)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٣٦).

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ بْنِ جَابِرِ الْبَجَلِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ: سَيِّئُ الْحِفْظِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «وَحَدِيثُهُ يَكْتَبُ فِي الضُّعْفَاءِ»، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيٍّ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «كَثِيرُ الْخَطَأِ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «ضَعْفُوهُ».<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٥١٤): «لَيْسَ بِذَلِكَ».

\* فإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُهَاجِرٍ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ لَا يَحْفَظُهُ، وَلَا يَضْبُطُهُ، فَيَحْدُثُ بِمَا لَا يَحْفَظُ، فَيَقَعُ فِي الْخَطَأِ، فَتَرَى فِي حَدِيثِهِ: اضْطِرَابًا، لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

فَهُوَ: أَثَرٌ مُنْكَرٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، لِضَعْفِ أَسَانِيدِهِ، وَمُتُونِهِ، وَلِمُخَالَفَتِهِ لِأُصُولِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٨٩).

(٢) انظر: «الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ١ ص ٣٤٩)، وَ«التَّارِيخُ» رِوَايَةُ: الدُّورِيِّ (ج ٣ ص ٣٤٥)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» رِوَايَةُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٢٩)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ٨٩)، وَ«الْكَامِلُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٣ ص ١٨٠)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٢٠٢)، وَ«الضُّعْفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ١ ص ٧٩)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٤١)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ الْجَيْدِ (ص ٣٤٣)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١ ص ٢١١).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٣٧): (أَمَّا الرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ: فَوَاهِيَةٌ؛ لِأَنَّهَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

\* وَيَبِينُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ كُلَّ ذَلِكَ: مُبَاحٌ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ سِوَاهُ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٣٢): (وَجَائِزٌ فِي رَمِيِ

الْجَمْرَةِ، وَالْحَلْقِ، وَالنَّحْرِ، وَالذَّبْحِ، وَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ، وَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيِ بَيْنَ

الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: أَنْ تُقَدَّمَ، أَيَّهَا شِئْتِ عَلَى أَيَّهَا شِئْتِ، لَا حَرَجَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ). اهـ.

وَخَالَفَهُمْ: جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ؛ فَرَوَاهُ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

جُبَيْرٍ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا، قَبْلَ شَيْءٍ مِنْ حَجِّهِ، أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، فَعَلَيْهِ دَمٌ:

يَهْرِيْقُهُ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٥٣٣)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ

بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٣٦).

هَكَذَا رَوَى: مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَهُوَ مَشْهُورٌ، مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَالِإِضْطِرَابِ.

\* وَالْخَطَأُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ؛ فَإِنَّهُ يُخْطِئُ وَيُخَالَفُ فِي الْأَسَانِيدِ، وَالْمُتُونِ، وَهَذِهِ

مِنْهَا.

\* الْخَطَأُ مُتَعَيِّنٌ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، فَإِنَّهُ أَحْيَانًا يُخْطِئُ فِي الْأَسَانِيدِ، وَالْمُتُونِ، خَطَأَهُ

الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ، وَالْإِمَامُ الْخَطِيبُ، وَغَيْرُهُمْ.

\* وَخَطُوهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ:



قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٣٧): (قِيلَ لِأَبِي زُرْعَةَ: بَلَّغْنَا عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: لَمْ أَرْ أَحَدًا أَحْفَظَ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فِي الْحِفْظِ، وَلَكِنْ فِي الْحَدِيثِ، كَأَنَّهُ لَمْ يَحْمَدْهُ، فَقَالَ: رَوَى مَرَّةً حَدِيثًا، حَدِيثَهُ رضي الله عنه): «فِي الْإِزَارِ»؛ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ <sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَلَّى، عَنْ حَدِيثِهِ رضي الله عنه، فَقُلْتُ: لَهُ، إِنَّمَا هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ، عَنْ حَدِيثِهِ رضي الله عنه، وَذَلِكَ الَّذِي ذَكَرْتَ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْمُعَلَّى، عَنْ حَدِيثِهِ رضي الله عنه، قَالَ: «كُنْتُ ذَرَبَ اللِّسَانِ» <sup>(٢)</sup>، فَبَقِيَ، فَقُلْتُ: لِلرُّوَّاقِينَ، أَحْضِرُوا الْمُسْنَدَ، فَأَتَوْا بِمُسْنَدِ <sup>(٣)</sup> حَدِيثِهِ رضي الله عنه، فَأَصَابَهُ كَمَا قُلْتُ).

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٣٨): (سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَمَعَنَا كَيْلَجَةٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: «يَتَّبِعُ الْمَيْتَ ثَلَاثًا»،

(١) فَأَخْطَأَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِذِكْرِهِ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَلَّى، عَنْ حَدِيثِهِ رضي الله عنه، فَذَكَرَهُ: لِأَبِي مُعَلَّى، عَنْ حَدِيثِهِ؛ هُنَا: خَطَأً.

\* إِنَّمَا حَدَّثَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٢٠٢) عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ، عَنْ حَدِيثِهِ.

\* وَهَذَا الْإِسْنَادُ: هُوَ الصَّحِيحُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ، عَنْ حَدِيثِهِ.

(٢) ذَرَبَ اللِّسَانِ: تُقَالُ، لِمَنْ كَانَ حَادًّا اللِّسَانِ، لَا يُبَالِي مَا قَالَ.

انظُر: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٦٠١).

(٣) وَهُوَ فِي «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ٨ ص ٢٠٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ، عَنْ حَدِيثِهِ رضي الله عنه.

فَقَالَ كَيْلَجَةُ<sup>(١)</sup>: هُوَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ!، فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، تَرَكْتَ الصَّوَابَ، وَتَلَقَّيْتَ الْخَطَأَ، إِنَّمَا: رَوَى هُوَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(٢)</sup>، وَسُفْيَانُ: لَمْ يَلْقَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: لَقَّنِي هَذَا، فَقُلْتُ: كَلَّمَا لَقَّنَكَ هَذَا تُرِيدُ أَنْ تَقْبَلَهُ).

وَعَنِ الْمَيْمُونِيِّ قَالَ: (تَذَاكَرْنَا يَوْمًا شَيْئًا، اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ رَجُلٌ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ يَقُولُ: عَنْ: «عَفَّانَ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ- دَعِ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ فِي ذَا، انظُرْ أَيُّشَ يَقُولُ: غَيْرُهُ، يُرِيدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَثْرَةَ خَطِئِهِ).<sup>(٣)</sup> يَعْنِي: كَثْرَةَ خَطِئِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْأَسَانِيدِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٦٨): (وَأَرَى أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، لَمْ يُرِدْ مَا ذَكَرَهُ الْمَيْمُونِيُّ، مِنْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ: كَثِيرُ الْخَطِئِ).

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لَا يَكْتَفُونَ حِينَ الطَّعْنِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ فَقَطْ، بَلْ كَثِيرًا مَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَتْنِهِ أَيْضًا فَإِذَا وَجَدُوهُ غَيْرَ مُتَلَائِمٍ مَعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ قَوَاعِدِهَا؛ لَمْ يَتَرَدَّدُوا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالشُّدُودِ، وَغَيْرِهِ.

(١) كَيْلَجَةُ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْحَافِظِ، وَكَيْلَجَةُ: لَقَبٌ لَهُ.

وَانظُرْ: «الْأَلْقَابَ» لِابْنِ الْفَرَضِيِّ (ص ٢٩٨)، وَ«كَشَفَ النَّقَابَ» لِابْنِ الْجُوزِيِّ (ج ٢ ص ٣٨٤).

(٢) وَهُوَ فِي «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ١٣ ص ٣٦٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِهِ.

\* فَأَخْطَأَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ذِكْرِ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْإِسْنَادِ.

(٣) أَنْزَابٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٦٨).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَالْوَهْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَلَلِ فِي ضَبْطِ الرَّاويِ لِلْحَدِيثِ، وَالْحِفَاطُ قَدْ عُنُوا بِضَبْطِ  
 مُتُونِ السُّنَّةِ نَفْسَهَا أَشَدَّ الْإِعْتِنَاءِ، فَكَانُوا يَعْرِضُونَ مَا يُرِيهِمْ مِنْهَا مِنَ الْأَفَاطِ، أَوْ رِوَايَاتِ،  
 عَلَى مَا عَلِمُوا مِنْ قَوَاعِدِ شَرْعِيَّةٍ مُقَرَّرَةٍ، أَوْ نُصُوصٍ قَاطِعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِذَا  
 خَالَفَتِ الْأَفَاطُ، أَوْ الرِّوَايَاتُ ذَلِكَ طَرَحُوهَا جَانِبًا، وَحَكَمُوا عَلَى رَاوِيهَا بِالْوَهْمِ،  
 وَلِمَعْرِفَةِ نَمَازِجٍ مِنْ ذَلِكَ يَكْفِي أَحَدَنَا مُطَالَعَةُ كُتُبِ الْعِلَلِ وَالرِّجَالِ، كُلُّ ذَلِكَ صِيَانَةٌ  
 لِلسُّنَّةِ مِنْ أَنْ يَدْخُلَهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا. <sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانٍ رحمته الله فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٧): عِنْدَمَا ذَكَرَ جِهَادَ  
 الصَّحَابَةِ، وَنَقَدَهُمْ لِلْحَدِيثِ، وَقَبُولَهُ: (ثُمَّ أَخَذَ مَسَلَكَهُمْ - أَي: الصَّحَابَةَ - وَاسْتَنَّ  
 لِسُنَّتِهِمْ، وَاهْتَدَى بِهَدْيِهِمْ، فِيمَا اسْتَنُوا مِنَ التِّيَقُظِ فِي الرِّوَايَاتِ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ  
 مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ). اهـ.

وَخَالَفَهُمْ: فِي الْمَنِّ وَالْإِسْنَادِ، شَرِيكَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ، فَرَوَاهُ: عَنِ الْأَعْمَشِ،  
 عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: (إِنَّمَا التَّكْفِيرُ فِي الْعَمْدِ،  
 وَإِنَّمَا غَلَطُوا فِي الْخَطَأِ؛ لِئَلَّا يَعُودُوا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٥).

(١) وَمِنْ هُنَا نَشَأُ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ لَهُ أُسُسُهُ، وَقَوَاعِدُهُ، وَرِجَالُهُ الَّذِينَ يُعْتَوْنَ بِتَبَيُّحِ الثَّقَاتِ، وَبَيَانِ الْوَهْمِ الْوَاقِعِ  
 فِي رِوَايَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ النَّاسَ عَادَةً يَتَلَقَّوْنَ أَحَادِيثَ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ بِالْقَبُولِ، وَالتَّسْلِيمِ، وَظَهَرَتْ مِنْ خِلَالِ ذَلِكَ جَلَالَةُ  
 الْمُشْتَعَلِ بِهَذَا الْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٠٢): (وَالثَّقَّةُ إِذَا حَدَّثَ بِالْخَطَأِ، فَيَحْمَلُ عَنْهُ، وَهُوَ لَا  
 يَشْعُرُ أَنَّهُ خَطَأٌ، يُعْمَلُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ لِلْوُتُوقِ بِتَقْلِهِ، فَيَكُونُ سَبَبًا لِلْعَمَلِ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ الشَّرْعُ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ، لَا

يُحْتَجُّ بِهِ. <sup>(١)</sup>

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا يُتَّقَنُ، وَيَعْلَطُ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ

جِدًّا»، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «شَرِيكٌ، سَيِّئُ الْحِفْظِ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ، مَائِلٌ»، وَقَالَ أَبُو

زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «كَانَ كَثِيرَ الْخَطَا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «شَرِيكٌ، وَقَدْ كَانَ لَهُ أَعَالِيظٌ»، وَقَالَ

ابْنُ عَدِيٍّ: «إِنَّمَا أَتَى فِيهِ مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ» <sup>(٢)</sup>.

\* فَهَوَ: لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ؛ وَبِهَذَا اللَّفْظِ.

\* وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ مُخْتَلِفَةٌ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوَاةَ، لَمْ يَضْبُطُوا أَلْفَاظَ الْأَثَرِ. <sup>(٣)</sup>

\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ، مِنَ الْأَثَارِ الْمَعْلُومَةِ فِي الْحَجِّ.

\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ رِوَايَةُ الثَّقَةِ، هِيَ الصَّوَابَ دَائِمًا، فَمَنْ وَهَمَ

فِي رِوَايَتِهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ، فَهِيَ غَلَطٌ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْقَرَائِنِ،

وَالْأُصُولِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ.

(١) فَتَفَرَّدَ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، بَلْ حُوْلِفَ فِي لَفْظِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٥ ص ٦٦٢)، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ (ص ٤٣٦)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ»

لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٤٦١)، وَ«تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْحَطِيبِ (ج ١٠ ص ٣٩٠)، وَ«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ

(ص ٩٢)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٣٦٧)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦

ص ٣٥٦).

(٣) فَلَا تُقْبَلُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ، لِأَنَّهَا مُنْكَرَةٌ، مُخَالِفَةٌ لِلْأُصُولِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَوْقِظَةِ» (ص ٥٣)، فِي مَعْرِضِ كَلَامِهِ عَلَى  
اِخْتِلَافِ الثَّقَاتِ فِي الْحَدِيثِ: (إِذَا اِخْتَلَفَ جَمَاعَةٌ فِيهِ، وَأَتَوْهُ عَلَيْهِ أَقْوَالٍ عِدَّةٍ، فَهَذَا  
يُوهِنُ الْحَدِيثَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَاوِيَهُ، لَمْ يُتَمِّنْهُ). اهـ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسَّرُ  
بَعْضُهُ بِبَعْضٍ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصِحَّ لَكَ الْحَدِيثُ، فَاضْرِبْ بَعْضَهُ  
بِبَعْضٍ).<sup>(٢)</sup>

\* أَيَّ قَارِنٍ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَالْفَاظِهِ بِعَيْنٍ فَاحِصَةً، وَنَظْرَةً نَاقِدَةً يَتَبَيَّنُ لَكَ الصَّحِيحُ مِنْهُ  
سَنَدًا، وَمَتْنًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ مِئَةِ وَجْهِ، مَا وَقَعْنَا عَلَى  
الصَّوَابِ).<sup>(٣)</sup>

(١) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٢) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٦)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢١٢)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي  
«الْإِرْشَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥)، وَاللَّفْظُ لِلْخَلِيلِيِّ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٤) قُلْتُ: وَالْقَوْمُ يُفْتَنُونَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ طَرِيقِ شَرِيحٍ، أَوْ كِتَابٍ فَكَيْفَ يُصَيَّبُونَ الْحَقَّ؟!.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٣٥٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحَقَّاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: فِي الْحَدِيثِ إِذَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَزِرِ الثَّقَاتُ خِلَافَهُ: «إِنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ»، فَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ٥٣): (وَيُسْتَعَانُ عَلَى إِذْرَاكِ الْعِلَّةِ: بِتَفَرُّدِ الرَّاويِ، وَبِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ، مَعَ قَرَائِنَ تَنْضُمُ إِلَى ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى الْعِلَّةِ بِأُمُورٍ مِنْهَا: التَّفَرُّدُ، أَوِ التَّفَرُّدُ مَعَ الْمُخَالَفَةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٥٩): (حَدِيثُ الْمَجْرُوحِ: سَاقِطٌ، وَاهِ).

\* وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ: يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثَّقَاتِ، أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ: عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُومًا). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَهْمِيَّةِ: التَّفَرُّدِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْعِلَّةِ، وَأَنَّ أَحَادِيثَ الثَّقَاتِ؛ مِنْهَا: الصَّحِيحُ، وَمِنْهَا: الْمَعْلُومُ.

\* إِذَا: فَالْشَّانُ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ الثَّقَّةُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُقْبَلُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ، بِنَاءٍ عَلَى صِحَّةِ ظَاهِرِهِ، وَثِقَّةِ رَاوِيهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٢٠٢): (وَالثَّقَّةُ إِذَا حَدَّثَ بِالْخَطَأِ، فَحُمِلَ عَنْهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ خَطَأٌ، يُعْمَلُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ لِلْوُثُوقِ بِنَقْلِهِ، فَيَكُونُ سَبَبًا لِلْعَمَلِ بِمَا لَمْ يَقْلُهُ الشَّارِعُ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّفَرُّدَ، هُوَ أَحَدُ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعِلَّةِ، وَأَنَّ مَيْدَانَ الْعِلَلِ، هُوَ أَحَادِيثُ الثَّقَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ رحمته الله فِي «رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ» (ص ٤٦): (فِيئَتُهُ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِ غَرِيبٍ، وَلَوْ كَانَ مِنْ رِوَايَةِ: مَالِكٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَالثَّقَاتِ مِنْ أئِمَّةِ الْعِلْمِ، وَلَوْ احْتَجَّ بِحَدِيثِ غَرِيبٍ، لَوَجَدْتَ مَنْ يَطْعَنُ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: الْوَهْمُ أَيْضًا يَأْتِي بِسَبَبِ التَّقْلِيدِ فِي الْخَطَأِ، كَمَا وَقَعَ فِيهِ هَذَا الْمُقَلِّدُ؛ فَوَقَعَ فِي الْوَهْمِ وَالْخَطَأِ، وَلَا بُدَّ.

\* وَهَذَا التَّقْلِيدُ: هُوَ أَنْ يُقَلِّدَ الرَّاوي أَحَدَ الثَّقَاتِ، فَيَتَّبِعُهُ فِي رِوَايَتِهِ، أَوْ يُدَلِّسَ عَنْهُ، فَيَتَّبِعُهُ فِي الْوَهْمِ، وَلَا بُدَّ.

\* إِذَا إِسْنَادُ هَذَا الْأَثَرِ، وَقَعَ فِيهِ اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ، فِي إِسْنَادِهِ، وَفِي مَتْنِهِ.

فَأَمَّا فِي إِسْنَادِهِ:

فَمَرَّةً: يُرَوَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَغَيْرِهِ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَمَرَّةً: يُرَوَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَمَرَّةً: يُرَوَى، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ؛ مِنْ قَوْلِهِ.

وَمَرَّةً: يُرَوَى، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَمَرَّةً: يُرَوَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.  
وَأَمَّا فِي الْمَتَنِ:

فَمَرَّةً: يُرَوَى، بِلَفْظٍ: «مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا، أَوْ تَرَكَهُ، فَلْيُهْرِقْ دَمًا». وَيُرَوَى بِالشَّكِّ، مِنْ قَوْلِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ: «لَا أُدْرِي قَالَ: تَرَكَ، أَوْ نَسِيَ». وَمَرَّةً: يُرَوَى؛ بِلَفْظٍ: «مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا، أَوْ تَرَكَهُ؛ فَلْيُهْرِقْ دَمًا». وَيُرَوَى بِالشَّكِّ: مِنْ قَوْلِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: «لَا أُدْرِي قَالَ: تَرَكَ، أَوْ نَسِيَ». هَكَذَا: بِالشَّكِّ.

وَمَرَّةً: يُرَوَى؛ بِلَفْظٍ: «مَنْ تَرَكَ شَيْئًا، فَلْيُهْرِقْ دَمًا». وَمَرَّةً: يُرَوَى؛ بِلَفْظٍ: «مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ حَجِّهِ، وَأَخَّرَ؛ فَلْيُهْرِقْ دَمًا». وَمَرَّةً: يُرَوَى؛ بِلَفْظٍ: «مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا، قَبْلَ شَيْءٍ مِنْ حَجِّهِ، أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، فَعَلَيْهِ دَمٌ. يُهْرِقُهُ».

وَمَرَّةً: يُرَوَى؛ بِلَفْظٍ: «إِنَّمَا التَّكْفِيرُ فِي الْعَمْدِ، وَإِنَّمَا غَلَطُوا فِي الْخَطَأِ، لِئَلَّا يَعُودُوا».

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٨ ص ٤٢): (وَقَدْ يُتْرَكُ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ). اهـ.



وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رحمته الله قَالَ: (لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا،

مَا عَقَلْنَاهُ).<sup>(١)</sup>

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته الله قَالَ: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تُجْمَعِ طُرُقُهُ لَمْ تَفْهَمْهُ)<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا بُدَّ أَنْ تُجْمَعَ طُرُقُهُ، لِكَيْ يَتَبَيَّنَ اضْطِرَابُهُ،

وَشُدُودُهُ، وَالْخَطَأُ فِي أَسَانِيدهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٩٣):

(وَالِاضْطِرَابُ مُوجِبٌ ضَعْفِ الْحَدِيثِ؛ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُضْبَطْ). اهـ.



(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّأْيِ» (١٧٠٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١

ص ٣٣)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْسَادِ» (ج ٢ ص ٥٩٥).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) يَعْنِي: لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطُؤُهُ، وَصَعْفُهُ.

(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّأْيِ» (١٧٠٠).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

## فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ	الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ، وَالْآثَارَ الَّتِي تُخَالِفُ، أُصُولَ الْقُرْآنِ، وَأُصُولَ السُّنَّةِ، وَأُصُولَ الصَّحَابَةِ، فَهِيَ: شَادَّةٌ، لَا تُقْبَلُ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.....	٥
(٢)	المُقَدِّمَةُ.....	٧
(٣)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ <small>رضي الله عنه</small> ، فِيمَنْ أَخْطَأَ، أَوْ نَسِيَ، أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا، أَوْ قَدَّمَ، أَوْ أَخَّرَ فِي أَحْكَامِ الْحَجِّ، أَوْ أَحْكَامِ الْعُمْرَةِ، أَنَّهُ عَلَيْهِ دَمٌ.....	١٨

